



علي الرومي وناصر العمار ومسؤولات قطاع التنمية مع الأطفال المشاركين في الاحتفال

أكد أن البلاد تولي أهمية خاصة لحماية الأطفال الرومي: قانون الطفل الكويتي خطوة نحو تفعيل المزيد من حقوقه الاجتماعية والصحية والتعليمية



الأطفال يحتفلون بيوهم

جهودا كبيرة في المجال التعليمي وأولت هذا الأمر اهتماما كبيرا عبر الرعاية الإلزامية للتعليم الابتدائي والمتوسط ومجانته، إضافة إلى إقرار قانون يجرم العنف ضد الأطفال، ويفرض عقوبات مشددة على كل من يضرب بهم». ولفت إلى أن «صدر مرسوم قانون الطفل الكويتي 222015 يعتبر خطوة نحو مزيد من العمل لتفعيل وتنظيم المزيد من حقوق الطفل اجتماعيا وصحيا وتعليميا لينسجم مع روح اتفاقية حقوق الطفل في الأمم المتحدة، ويؤكد حرص الكويت على الاهتمام به وتوفير سبل ضمان العيش الكريم له».

وبين أن «الوزارة وضعت استراتيجيات العمل مع الطفل بدءا من إنشاء أول حديقة أطفال في الشامية عام 1961 حدد لها اختصاصات تعكس نظرة واعية لأهمية بناء قواعد للعمل المهني التربوي، ومشاركة المجتمع المحلي في تنفيذ سياسة الوزارة الهادفة إلى بناء الإنسان الكويتي».

هذا وتحلل الاحتفال تقديم الأطفال العديد من الفقرات المتنوعة من أغان وناشيد امتعت الحضور.

بشرى شعبان

أكد الوكيل المساعد لقطاع التنمية الاجتماعية علي الرومي أن «الكويت أولت حقوق حماية الطفل اهتماما كبيرا، حيث عملت منذ عشرات السنين على إقرار عدد من التشريعات التي تسهم في حماية حقوق الطفل وإبرازها المصادقة على الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل عام 1991».

وفي كلمة القاها بالإنيابة عن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح، خلال الاحتفال بيوم الطفل العالمي الذي نظمته إدارة المرأة والطولة في اليرموك أول من أمس، لفت الرومي إلى أن «البلاد عمدت منذ نشأتها على توفير الرعاية الصحية الأولية الوقائية والعلاجية المجانية للطفل حتى قبل ولادته، بهدف خفض معدل الوفيات وغرس السلوك الصحي الإيجابي من خلال الدور الذي تضطلع به مراكز الرعاية الصحية الأولية التي توفر الخدمات لكل الأفراد على حد سواء». وأشار إلى أن «الدولة بذلت

جمعية رعاية المسنين تكرم الفائزين في جائزة التميز العلمي البغلي: تطوير برامج تأهيل المسنين اجتماعيا ونفسيا وصحيا



د.إبراهيم البغلي ود.سلام العبداني ود.سهام القبيضي في صورة جماعية مع الفائزين (فاسم باشا)

شبكات الأمن الاجتماعي التي توفرها الدولة. وتوجه البغلي «بالشكر للأفراد والمؤسسات على مشاركتهم في هذه المسابقة المتميزة والتي تعتبر الأولى والفريدة من نوعها على مستوى الكويت مساهمة منهم في دعم رسالة الجمعية وبمساندة القطاع الحكومي في تنفيذ خطة التنمية للدولة فيما يتعلق بقضايا كبار السن».

ومن جانبه، قال ممثل مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي سلام العبداني في كلمة بالإنابة عن المدير العام، شدد فيها على «أهمية هذه الأبحاث العلمية في دعم قضايا المسنين، مستعرضا «مسيرة أهداف المؤسسة في مجال دعم الأبحاث العلمية»، مشيرا إلى «أهمية تعاون الجهات الحكومية والأهلية في مجال دعم قضايا المسنين»، موليا «أهمية كبرى لهذه الأبحاث العلمية في رفع مستوى الخدمات المقدمة لكبار السن».

وقامت رئيسة لجنة التحكيم د.سهام القبيضي ود.كامل الفراج بمناقشة الفائزين في أبحاثهم، ويذكر أن الفائز بالمركز الأول هو د.عباس سبتي، حيث استعرض محاور البحث ورد على تساؤلات اللجنة، كما أجابت الفائزة في المركز الثاني جمانة الوزان على كل التساؤلات ونقاشت مع اللجنة كل محاور البحث، ومن جانبها استعرضت الفائزة في المركز الثالث خلود الرفاعي بحثها الفائز وردت على كل الأسئلة المطروحة عليها».

بشرى شعبان

أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية الخيرية لرعاية وتأهيل المسنين إبراهيم البغلي أن «رعاية وتأهيل المسنين أحد أهم الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها، لاسيما في مجال العمل المجتمعي مع المسنين بما يتفق مع تعاليم ديننا الحنيف ومواد الدستور والعادات والتقاليد العربية». مشيرا إلى أن «هناك توجهات من صاحب السمو الأمير إلى ضرورة تطوير البرامج والنشاط الخاصة برعاية وتأهيل المسنين اجتماعيا ونفسيا وصحيا»، موضحا أن «الجمعية تسعى إلى نشر الوعي بين المسنين وأسرتهم والمجتمع بأكمله».

وخلال الحفل الذي نظمته الجمعية أول من أمس لتكريم الفائزين في جائزة التميز للبحث العلمي، برعاية مدير عام مؤسسة التقدم العلمي د.عدنان شهاب الدين، والسدي تهدف من هذه المسابقة إلى الاستفادة من هذه الأبحاث لتطوير أداء العاملين مع المسنين والقائمين على رعايتهم إلى جانب رفع مستوى الخدمة والرعاية والتأهيل التي تقدمها المؤسسات المختلفة للمسنين بما يحقق أهداف وقضايا الكويت بشأن التوسع في الخدمات المختلفة للمسنين، وتحقيق الاستفادة من

بشرى شعبان

كشف مصدر مسؤول في الهيئة العامة للقوى العاملة أن الهيئة وضمن البرنامج التطويري للحاسوب الآلي قررت توحيد الإجراءات وحصرها في صفحة واحدة تظهر على شاشات الموظفين، وذلك ضمن البرنامج التطويري التي تعمل الهيئة على تنفيذه، مشيرا إلى أنه بعد الانتهاء من تنزيل البرنامج والانتقال للعمل وفقه فإن الهيئة ستسفي على كل السليبات التي تواجه العمل.

وأضاف المصدر أن وزيرة الشؤون هند الصباح



الشيخة شيخة العبدالله خلال مداخلة لها (ريليش كومار)



رحاب بورسلي والطاف الرفاعي ونيفين معرفي وفهد العازمي

جمعية أولياء أمور المعاقين نظمت ندوة عنها بحضور عدد من المتخصصين والمعنيين حقوق المرأة المعاقة لاتزال منقوصة من قبل الجهات المعنية



جانب من المتحدثين والحضور خلال الندوة



رحاب بورسلي

محاولة بشتى السبل مساعدا المرأة للوصول إلى كل حقوقها الدستورية التي تنص عليها القوانين، مشيرة إلى أن الدستور الكويتي باعتباره سيد القانون أكد في مواده على حق المرأة في المساواة في شتى المجالات مع الرجل.

كما توجهت معرفي بجزيل الشكر والتقدير إلى مجلس الأمة الكويتي وإلى كل من شارك في سن القوانين الخاصة بحقوق المرأة وأيضا قانون ذوي الإعاقة، مشيرة إلى أنها وعلى الرغم من ذلك لا تلوم الوزارات والجهات الحكومية اليوم لعدم تطبيقها أو تفعيل بعض القوانين، مرجعة السبب إلى القصور الذي يعود إلى مجلس الأمة الذي يمثل السلطة التشريعية في الكويت، في عدم إشراكهم لبعض مؤسسات الدولة والشعب الكويتي البسيط من يعانون من تلك المشكلات في نص القانون في اللجان المختصة لتلك القوانين.

وأضافت معرفي أن هناك العديد من القوانين التي شرعت ولم تفعل حتى الآن مثل قانون الطفل الذي تم تشريعه مع بداية العمل الحالي دون تفعيله من قبل الوزارات التي تطرق أبوابها للحصول على الحقوق التي ينص عليها، مشيرة إلى أن المشكلة لا تكمن في القوانين بل في التشريعات، موضحا أن الجميع يعلم أن هناك قوانين للتأمينات الاجتماعية وبنك الائتمان، وخاصة الرعاية السكنية التي ظلم منها الكثير من النساء بسبب قوانينها المحققة.

كما تطرقت إلى بعض الموضوعات الأخرى مثل مشكلة المواقف المخصصة للأشخاص من ذوي الإعاقة وبعض الحقوق التي أكدت ضرورة تفعيلها بأسرع وقت ممكن، حتى تتمكن المرأة من الحصول على حقوقها في المجتمع.

إعادة نظر

وفي سياق متصل، أشار كل من رئيس مكتب الشؤون القانونية بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة مبارك البدر وممثل المكتب الفني بالهيئة م.محمد فكري إلى أنه سيتم النظر في جميع المشكلات التي تواجه الأشخاص من ذوي الإعاقة وإيصالها إلى الهيئة لإيجاد حلول مختلفة لتلك المشكلات، خاصة فيما يتعلق بالأجهزة التعويضية وإنشاء ناد خاص للإعاقة الذهنية، لافتين إلى أن الهيئة دائما ما تسعى إلى خدمة تلك الفئة العزيزة على قلوبنا وتذليل كل المعوقات التي تقف أمامهم في مختلف الأصعدة.



سلوى بيهباني وسعد العجمي ومبارك البدر وم. محمد فكري

على أن لكل كويتي الحق في العمل واختيار نوعه، ومن هذا المنطلق تم إصدار القانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وكذلك المرسوم الخاص بالخدمة المدنية، لافتة إلى أن القوانين حددت كل ما يتعلق بشؤون التوظيف من تاريخ تعيين الموظف وحقوقه وواجباته ثم نظام التأديب وحتى نهاية خدمة الموظف وأسبابها.

وأضافت أن القانون الخاص بنظام الخدمة المدنية لم يخصص أحد بعينه، ولم يفرق بين المرأة والرجل أو المعاق وغيره من الأصحاء، فالكل متساو في الحقوق والواجبات ويعمل في خدمة الكويت، لافتة إلى أنه على الرغم من ذلك فقد استغنى القانون ذوي الاحتياجات الخاصة في بعض الأمور نتيجة طبيعتهم الجسمانية سواء كانوا رجالا أو نساء.

كما تطرقت بيهباني إلى المادة 17 من قانون ذوي الإعاقة والتي تنص على إيمان الدولة بحق الأشخاص من ذوي الإعاقة في الترتيبات، مشددة على ضرورة إيجاد آلية محددة كونها مادة مطاطة، لتفعلها من خلال وسائل مختلفة مثل منح الوزير صلاحية في إعطاء نسبة محددة من الدرجات الموجودة في الترتيبات.

من جانبها، أكدت ممثلة الندوة الطاف الرفاعي على أهمية دور المرأة المعاقة وأهميتها في المجتمع، مشيرة إلى أن بنك الائتمان الكويتي يعطي العديد من المزايا للمرأة المعاقة أو المرأة التي ترعى المعاق.

وأضافت الرفاعي أن قانون 2010/ 8 الخاص بشؤون ذوي الإعاقة في مادته 32 تنص على أن يقدم البنك منحة تقدر بـ 10 آلاف دينار لذوي الإعاقة كمنحة في حالات الإعاقة الشديدة أو المتوسطة، أو 5 آلاف دينار في بعض الحالات المتوسطة.

وأوضحت الرفاعي أن البنك قدم العديد من الاستثناءات والامتيازات للأشخاص من ذوي الإعاقة

بورسلي: نسعى إلى تشكيل نوع من الضغوط الإيجابية على مؤسسات الدولة لتطبيق وتفعيل تلك الحقوق

بهباني: قانون الخدمة المدنية لم يفرق بين الرجل والمرأة أو المعاق وغيره من الأصحاء

الرفاعي: بنك الائتمان يقدم العديد من المزايا للمرأة المعاقة أو التي ترعى المعاق

العازمي: القانون يمنح لأصحاب الإعاقات الشديدة والمتوسطة حق المعاش بنسبة تصل إلى 100% من التأمين

العجمي: المشريع استمد بنود القانون من المفهوم الإسلامي معرفي: هناك الكثير من القوانين التي لم تفعل حتى الآن

بورسلي: نسعى إلى تشكيل نوع من الضغوط الإيجابية على مؤسسات الدولة لتطبيق وتفعيل تلك الحقوق

بهباني: قانون الخدمة المدنية لم يفرق بين الرجل والمرأة أو المعاق وغيره من الأصحاء

الرفاعي: بنك الائتمان يقدم العديد من المزايا للمرأة المعاقة أو التي ترعى المعاق

العازمي: القانون يمنح لأصحاب الإعاقات الشديدة والمتوسطة حق المعاش بنسبة تصل إلى 100% من التأمين

العجمي: المشريع استمد بنود القانون من المفهوم الإسلامي معرفي: هناك الكثير من القوانين التي لم تفعل حتى الآن



معرفي: هناك الكثير من القوانين التي لم تفعل حتى الآن